

«التشريعية» توصي برفض مقترح رفع سن الحدث إلى 18 عاماً

مجلس التعاون الخليجي حيث تقرر حالته الى (الخارجية) البرلمانية كونها اللجنة المختصة لتضع تقريرها بشأنه.

برفضة مجدداً. وأضاف ان التعديلات الأخرى التي أقرتها اللجنة على القانون «شكلىة وليست جوهرية» تتعلق بصياغة بعض مواد القانون وبعض المصطلحات، مشيراً الى ان المجلس من المقرر ان يصوت في جلسته الثلاثاء المقبل على قانون الأحداث في مداولته الثانية.

وأشار الحريص الى توصية اللجنة برفض طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن النائب نبيل الفضل في قضية جنح «لتوافر الكيفية في الشكوى». وأفاد بأن اللجنة عقدت اجتماعاً مشتركاً امس مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لبحث قانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول

أوصت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس برفض التعديلات النيابية المقدمة على مشروع قانون الأحداث بعد مداولته الاولى والمتعلقة برفع سن الحدث عند 18 عاماً حيث نص مشروع القانون الجديد على ان الحدث «كل شخص لم يجاوز الـ 16 من عمره».

وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان التعديلات النيابية المقترحة المقدمة للجنة على قانون الأحداث بعد مداولته الاولى بلغت ثلاثة تعديلات أحدها يتعلق برفع سن الحدث، حيث نوقش المقترح خلال الجلسة الماضية للمجلس وتم رفضه وأصر النائب على تقديمه مرة أخرى للجنة وتمت التوصية



مبارك الحريص

أوصت بالموافقة على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب «الخارجية» تقر مكافحة الإغراق لأسواق «التعاون»

وتتمت التوصية بالموافقة عليها. ويقصد بالإغراق بحسب القانون تصدير سلعة ما إلى دول المجلس بسعر تصدير أقل من قيمته العادية في مجرى التجارة العادية».

وأضاف طنان ان اللجنة اوصت خلال اجتماعها بالموافقة ايضا على مشروع قانون الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، فيما أجلت البت بمشروع قانون اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب الى اجتماعها المقبل، وذلك حتى ورود الرسالة الحكومية بشأنها لدراستها والنظر في الموافقة عليها.

أوصت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية في اجتماعها امس بالموافقة على القانون (النظام) الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون الخليجي على ان ترفع تقريرها بشأنه لمجلس الأمة ليعرض للتصويت عليه في جلسة الثلاثاء المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد طنان في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع: ان هذه الاتفاقية تخضع للمادة 70 من الدستور، حيث ناقشتها اللجنة بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية ووزارة العدل



محمد طنان

يدرج على جدول جلسة 15 ديسمبر المقبل «المالية» توافق على قانون الوكالات التجارية

على تعديل على 22 مادة في القانون. وبين ان المواد التي تم التعديل عليها مبنية في الأساس على حماية حقوق الوكيل والموكل كما يعطي فرصة للتنافس بين الوكالات التجارية بما يحقق مصلحة في السوق المحلي إضافة إلى توفير السلع على المستهلكين وتقديمها بشكل أفضل. وذكر أن اللجنة اوصت بالموافقة على القانون ورفع مجلس الأمة ليدرج على جدول الأعمال في جلسة 15 ديسمبر المقبل.

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية امس التعديلات الواردة على قانون رقم 36 لسنة 1964 بشأن تنظيم الوكالات التجارية بحضور وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي. وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري، في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع: ان اللجنة ناقشت كل التعديلات الواردة على قانون الوكالات سواء الحكومية أو البرلمانية، مبيناً انه تم التوافق



محمد الجبري



صالح عاشور

عاشور: «الأُسرة» تعدل قانون الفحص قبل الزواج بإلزام الطرفين بالدورة التثقيفية

الحكومية لمناقشتهم في القوانين التي تشهد تمييزاً ضد المرأة الكويتية وسيتم الالتقاء في البداية بوزير الدولة للشؤون الإسكان ياسر ابل مناقشة القضايا المتعلقة بسكن المرأة الكويتية بشكل عام والمتزوجة من غير الكويتي بشكل خاص». وكشف عاشور عن ان اللجنة حددت أولوياتها بتعديل قانون الفحص قبل الزواج يقضي بإلزام المتزوجين بالدخول في دورة تدريبية تثقيفية اجتماعية قبل الزواج وتعدلات على مجموعات من القوانين التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة الكويتية.

بهذا الشأن وخاصة المتصلة بالقوانين التي تميز حقوق المرأة الكويتية». وأوضح عاشور ان الاجتماع تطرق الى قضية إسكان المرأة الكويتية المتزوجة من غير الكويتي وكذلك المطلقات والأرامل وقضية الأمهات الكويتيات ممن لديهن طفل معاق غير كويتي وتحفظ ديوان الخدمة على شمولهم ضمن قانون ذوي الاحتياجات الخاصة عند التقاعد وقضية الإقامة والتوظيف المتصلة بذوي المرأة الكويتية». وبين عاشور «ان اللجنة وضعت جدول أعمالها للالتقاء بمسؤولي الجهات

حددت لجنة المرأة والأسرة البرلمانية أولوياتها بتعديل قانون الفحص قبل الزواج وبما يقضي بالإلزامية المقدمين على الزواج بالدخول في دورة تاهيلية وتثقيفية قبل الارتباط ومجموعة من التعديلات على مواد بعض القوانين المتضمنة تمييزاً ضد المرأة الكويتية. وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح صحافي يوم امس «اجتمعت اللجنة بحضور جمعيات النفع العام النسائية المهتمة بشؤون المرأة وحقوقها وكذلك بعض النشاطات في هذا المجال وتم بحث القضايا المرتبطة

60٪ للجمعيات والـ 40٪ المتبقية موزعة على «التأمينات» و«القصر» و«الكويتية» و«الاستثمار»

هيئة الاستثمار تحصل على تفويضات تأسيس شركة العمالة المنزلية



صورة زكروغرافية لخطاب هيئة الاستثمار لاتحاد الجمعيات التعاونية حول تأسيس شركة العمالة المنزلية



ماضي الهاجري

حصلت الهيئة العامة للاستثمار على التفويضات المطلوبة من الجهات المعنية بشأن تأسيس شركة مساهمة لجلب العمالة المنزلية، والتي سيعمل عليها خلال الأيام المقبلة التي لا تزيد على شهر واحد. من جهته، كشف النائب كامل العوضي عن الاقتراب من موعد تأسيس الشركة الخاصة بجلب العمالة من الخارج بعد طلب الهيئة العامة للاستثمار التفويض من الجهات المعنية مثل مؤسسة التأمينات والهيئة العامة لشؤون القصر وشركة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، والتي حصلت على تفويضات كاملة من تلك الجهات لتبدأ تأسيس الشركة المساهمة في غضون شهر.

وقال العوضي لـ «الانباء»: «لا يضيع حق وراءه مطالب»، فالحق هو الاستفحال في تلك الشركة التي ستسهم بشكل كبير

الخصوص مهم جداً، حيث ان على السفراء في الخارج ان يبحثوا عن الأفضل لما فيه من فائدة مبررة من هذا القانون، وهي خفض الأسعار، وبالفعل حينما يحدث التعاون سنرى أسعاراً رخيصة جداً للعمالة المنزلية الجبلوية عن طريق الشركة المساهمة المرتقبة.

وناشد العوضي سفراء الكويت بالخارج بدء التنسيق مع مكاتب العمالة وإيجاد أرخص الأسعار مع الجنسيات المسموح لها بدخول البلاد والتعاون مع الشركة المرتقبة وتزويدها بتلك المكاتب والأسعار التي سبق أن أعلنها، مؤكداً ان دور وزارة الخارجية في هذا

في تخفيض الأسعار عن المواطنين بعد جشع تجار مكاتب العمالة، مشيراً الى أننا استعجلنا القانون، وأن الحكومة متعاونة في هذا الشأن، وخاصة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح الذي أكد القرب من الإعلان عن الشركة وتفصيلها.

العوضي لـ «الانباء»: «الانباء»: «لا يضيع حق وراءه مطالب»، فالحق هو الاستفحال في تلك الشركة التي ستسهم بشكل كبير

الهدية ينتقد تصريح وزير التربية حول الوضع التعليمي



م.محمد الهدية

وأكد الهدية ان مثل هذه التصريحات تؤكد الوضع التعليمي التعسبي الذي تعيشه المدارس الحكومية، مطالبا بالعمل الجاد من أجل تحسين هذا الوضع وجعل المدارس الحكومية جاذبة بدلاً من هجرتها واللجوء الى المدارس الخاصة التي سحبت البساط من تحت اقدام المدارس الحكومية.

وأضاف الهدية في تصريح صحافي ان الدولة تصرف على المدارس الحكومية ملايين الدنانير وفي المقابل يخرج علينا الوزير بمثل هذا التصريح بدلا من البحث عن تطوير وتحسين مستوى المدارس، وخصوصاً ان الوزير على رأس الهمم التعليمي منذ مدة ليست بالقصيرة.

انتقد النائب م.محمد الهدية تصريح وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى بأنه لو كان مقتدراً مادياً فسيجعل أبناء مدرسون في مدارس خاصة، مضيفاً ان خروج تصريح من الوزير وهو على رأس الهمم التعليمي في البلاد يؤكد ان هناك خللاً كبيراً في المدارس الحكومية.

«الميزانيات» ناقشت الحساب الختامي لـ «التعليم العالي»

دون أي تسوية محاسبية على الرغم من تعهد الوزارة بإصلاح هذا الخلل منذ أكثر من سنة حسب مراسلات اللجنة معها بهذا الموضوع. وقال عبدالصمد: أكدت اللجنة أن تردد وتخوف (التعليم العالي) من اتخاذ قرارات الشراء لبسان في الخارج لاستخدامها كمقرات دائمة لمكاتبها الختامية بدلا من تاجيرها غير مبررة إذا ما تم الالتزام بالأطر القانونية المنظمة لهذه العملية والاسترشاد بنجارب الوزارات الأخرى في هذا المجال، لاسيما أن تكلفة استئجار هذه المباني السنوية الأربع الماضية مع كثرة ملاحظات ديوان المحاسبة سنويا على عقود التاجير.

وأوضحت اللجنة أن الهيكل الإداري للوزارة لا يتضمن (وحدة للتدقيق الداخلي) بالمخالفة لقرار قواعد تنفيذ الميزانية لتصل إلى قيام بعض المسؤولين بصفوف مكافآت مالية دون أخذ الموافقات المسبقة من مجلس الخدمة المدنية وتبريرهم بتحملهم لتبعات هذا التصرف لاحقاً أمام القانون!

وأوضحت اللجنة أن النظام المحاسبي لديها، ثالثاً: المكاتب الختامية في الخارج أضافت للجنة أنه إلى الآن لم تتخذ الوزارة أي خطوات جادة في (مبينة) وربط حسابات مكاتبها الختامية بالخارج مالياً عن طريق نظام (إي)، ما تسبب في ارتفاع مصروفات تلك المكاتب إلى ما يقارب 8 ملايين دينار

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سعيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة التعليم العالي للسنة المالية 2014/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، حيث تبين لها ما يلي: أولاً: عدم جدية الوزارة في تسوية ملاحظاتها وعدم الرد على مكاتبات الديوان تبين للجنة عدم جدية (التعليم العالي) في تصويب ملاحظتها بالمخالفة لتوصية مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق بهذا الشأن، ولم تسو 30 مما يشير بوضوح إلى بطء وتيرة الإصلاح المالي والإداري.



عدنان عبد الصمد

رفضت اللجنة مبررات الوزارة فيما يتعلق بتأخرها في الرد على مكاتبات ديوان المحاسبة للسنة الثالثة على التوالي في الموازنة المقررة قانوناً، مؤكدة على ضرورة وجود نهج مؤسسي للتعامل مع الجهات الرقابية وبعيدا عن تأثره بتغير شخص

متخذ القرار. ثانياً: ضعف نظم الرقابة الداخلية

وقال عبدالصمد: لاحظت اللجنة وجود ارتباك فعلي في السجلات المالية للوزارة

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

وغياب التنسيق بين إدارتها المختلفة لتنظيم شؤونها المالية

مَشْرِطُ الْكَهْمِ عَزَاءُ

الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الباشا الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

آمنة طه علي سعيد

أرملة المرحوم / محمد باشا محمد

والدة كل من:

عبدالمجيد ، عبدالرسول، بدر، عبدالحميد ، منصور وأيمن

تعمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آله وذويها الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ